

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٨٩٠**

الجمعة، ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٣٥

نيويورك

الرئيس	السيد كيماني	(كينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيد فلين
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد مامان ساني
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

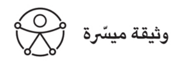
جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية (S/2021/843)




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية (S/2021/843)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2021/898، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/843، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إستونيا، أيرلندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النيجر، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، تونس

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٣ صوتا مؤيدا دون معارضة وامتنع عضوان عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٦٠٢ (٢٠٢١).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تشيد الولايات المتحدة بمجلس الأمن لإعادة تأكيد دعمه لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وترحب ترحيبا حارا بتعيين الأمين العام مؤخرا ستافان دي ميستورا مبعوثا شخصيا جديدا له للصحراء الغربية باعتماد القرار ٢٦٠٢ (٢٠٢١).

ونأسف لعدم تمكن جميع أعضاء المجلس من الاتحاد تأييدا لتجديد الولاية اليوم. نعتقد أن المجلس يكون أقوى عندما يتحد وأن هذه الوحدة تعزز إلى حد كبير جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام. ونتطلع إلى العمل مع جميع أعضاء المجلس لدعم الأطراف في إيجاد سلام دائم. وندعو الطرفين ذاتهما إلى إظهار التزامهما بالسلام بالانخراط في العملية السياسية من دون شروط مسبقة وبنوايا حسنة، وباتخاذ خطوات لتخفيف حدة التوترات ووقف الأعمال العدائية.

وتعتزم الولايات المتحدة أن تفعل كل ما في وسعها لمساعدة السيد دي ميستورا والعملية السياسية التي يقودها الآن لتحقيق النجاح. ونحث الطرفين والدول المجاورة والشركاء الدوليين، بما في ذلك المجلس بأسره، على المشاركة معه بصورة بناءة وبنوايا حسنة. يمثل تعيين مبعوث شخصي جديد فرصة تأخرت لتنشيط العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، ولكي ينتقل الطرفان إلى مرحلة جديدة على الطريق صوب التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ودعما للمبعوث الشخصي، ستواصل الولايات المتحدة التشاور سرا بشأن أفضل السبل للتوصل إلى حل واقعي وعملي ودائم ومقبول للطرفين للنزاع على أساس الحلول التوفيقية. هذا الحل السياسي حيوي

لتعزيز مستقبل يسوده السلام والرخاء لشعوب المنطقة. وما زلنا ننظر إلى خطة الحكم الذاتي المغربية على أنها جدية وموثوقة وواقعية – ومن النهج المحتملة لتلبية تلك التطلعات.

وبتجديد ولاية البعثة، ينوه المجلس بالعمل اليومي الذي يقوم به حفظة السلام للوفاء بولاية البعثة في رصد الحالة، وتخفيف حدة التوتر، والقيام بعمليات خطيرة لإزالة الألغام. ونحث الطرفين على التعاون الكامل مع الممثل الخاص إيفانكو والبعثة بأكملها. ومن الضروري ضمان تمتع القوافل البرية والعتاد الجوي للبعثة وأفرادها بحرية التنقل في جميع أنحاء الإقليم.

وفي الختام، تأمل الولايات المتحدة أن يمثل اليوم خطوة إلى الأمام نحو حل سياسي يمكن أن يحقق نتائج ملموسة لشعب الصحراء الغربية.

ويتوقف الأمر في نهاية المطاف على ما إذا كانت الأطراف نفسها ترغب في ذلك، إلا إنه على جميع أعضاء المجلس التزام بتشجيع الحوار النشط والبناء، على نحو ما يتجلى في القرار ٢٦٠٢ (٢٠٢١)، الذي اعتمد للتو.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب المكسيك بالقرار ٢٦٠٢ (٢٠٢١)، بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وتؤيد تعيين السيد ستافان دي ميستورا مبعوثا شخصيا جديدا للأمين العام للصحراء الغربية، وتدعو إلى استئناف العملية السياسية بصورة بناءة.

تعتقد المكسيك أنه من المهم أن يدعم المجلس عمل المبعوث الخاص، حيث إنه يؤدي دورا رئيسيا في بناء الثقة بين الأطراف وإيجاد زخم جديد في السعي إلى إرساء السلام المستدام. ومع ذلك، نأسف لعدم الرغبة، خلال المفاوضات، في إدراج مقترحات هامة في القرار حظيت بتأييد عدة وفود. وأشير بصفة خاصة إلى المقترحات الخاصة بتقديم إحاطات أكثر تواترا في ضوء التدهور الكبير في الحالة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وانهيار وقف إطلاق النار.

وتشجع المكسيك الحوار والدبلوماسية لإيجاد حل سلمي لجميع النزاعات، بما في ذلك الحالة في الصحراء الغربية. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى التصرف بمسؤولية وبنية حسنة للمساعدة في تخفيف حدة التوترات واستئناف الحوار السياسي، وفقا لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتؤكد المكسيك من جديد دعمها لعملية التفاوض من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول للطرفين لقضية الصحراء الغربية – حل يفضي إلى تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره، بما يتماشى مع القانون الدولي. ونقر بالدور الرئيسي للبعثة في الحفاظ على الاستقرار. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن يواصل مجلس الأمن دعم البعثة حتى تتمكن من الاضطلاع بولايتها.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب فرنسا باعتماد القرار ٢٦٠٢ (٢٠٢١)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ويؤيد تعيين المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام للصحراء الغربية.

وأؤكد من جديد دعم فرنسا لعمل البعثة وممثلها الخاص. وفي ضوء انهيار وقف إطلاق النار، يكتسي الدور الرئيسي للبعثة في التخفيف من خطر التصعيد وضمان استقرار المنطقة أهمية أكثر من أي وقت مضى. وتحث فرنسا الطرفين على احترام وقف إطلاق النار.

وأود أن أشيد بأفرقة البعثة، التي يساعد ما تضطلع به من عمل فعال على تهدئة الحالة في الميدان على الرغم من محدودية إمكانية وصولها وفي سياق القيود الصحية الحالية. وأود أيضا أن أؤكد للمبعوث الشخصي الجديد دعم فرنسا الكامل. ويؤكد القرار الذي اعتمد للتو من جديد دعم مجلس الأمن للعملية السياسية، التي يجب أن تستأنف تحت رعاية الأمم المتحدة. إن توليه منصبه في ١ تشرين الثاني/نوفمبر سيتيح لنا التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول من الطرفين، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتعتبر فرنسا الخطة المغربية للحكم الذاتي لعام ٢٠٠٧ أساسا جديا وموثوقا للمناقشات بغية استئناف الحوار. ونشجع جميع الأطراف على السعي إلى تحقيق السلام.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار ٢٦٠٢ (٢٠٢١)، الذي قدمته الولايات المتحدة، بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

فخلال المفاوضات، لم تؤخذ تعليقاتنا المبررة ومقترحاتنا التوفيقية في الاعتبار. كما تم تجاهل عدد من المقترحات البناءة المقدمة من أعضاء آخرين في مجلس الأمن. ولهذا السبب، فإن قرار اليوم لا يجسد الصورة الموضوعية لما حدث بشأن قضية الصحراء الغربية في أعقاب التصعيد العسكري في تشرين الثاني/نوفمبر، ومن المرجح ألا يفيد في جهود المبعوث الشخصي ستيفان دي ميستورا لاستئناف المفاوضات المباشرة للتوصل إلى قرار مقبول للطرفين ينص على تقرير المصير للصحراء الغربية، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، لا تزال المشكلة الرئيسية بدون حل. وفي السنوات الأخيرة، شهدت قرارات المجلس لتمديد ولاية البعثة صياغة استبدلت المعايير المتفق عليها دوليا لتسوية قضية الصحراء الغربية بصياغة عامة بشأن ضرورة التقيد بما يسمى بالنهج "الواقعية" أو تقديم بعض التنازلات. إن هذه الإشارات تؤدي إلى الغموض، وتقوض الثقة في عمل المجلس، وتجعل من الصعب استئناف الحوار المباشر. ونأسف لرفض زملائنا باستمرار ملاحظة ذلك.

ونود أن نكرر التأكيد مرة أخرى أن الاتحاد الروسي كان ثابتا في موقفه المتوازن بشأن تسوية ملف الصحراء الغربية. ونؤيد المفاوضات المباشرة بين المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو). وفي نهاية المطاف، يجب أن يرضي الاتفاق كلا الطرفين وأن ينص على تقرير مصير شعب الصحراء الغربية على أساس إجراءات تتماشى مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وسنواصل العمل كجهة فاعلة محايدة وسندعم الاتصالات مع جميع أطراف المنطقة، بما في ذلك بصفتنا عضوا في مجموعة الأصدقاء المعنية بالصحراء الغربية. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات وإصدار بيانات أحادية الجانب، والتي استمعنا إلى العديد منها اليوم، مما قد يزيد من صعوبة استئناف الحوار السياسي الموضوعي.

وأود أن أؤكد أن موقفنا في التصويت يستند حصرا إلى رفضنا لصياغة القرار وإلى تقييم العمل الذي يقوم به القائمون على الصياغة. وفي هذا الصدد، ما فتئنا ندعم البعثة، التي تؤدي دورا رئيسيا في تحقيق الاستقرار وتهيئ ظروفا مواتية على أرض الواقع من أجل استئناف الحوار بين المغرب وجبهة البوليساريو والنهوض بعملية السلام.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): تثير الحالة الراهنة في الصحراء الغربية قلقا بالغا. وفيما يتعلق بالقرار ٢٦٠٢ (٢٠٢١)، نود أن نرى نصا أكثر توازنا يجسد الحالة في الميدان بشكل أفضل. ومع ذلك، نرى أن استمرار بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية يكتسي أهمية من أجل المساعدة في منع تصعيد التوترات وتيسير المحادثات بين الأطراف المعنية. ولذلك صوتنا لصالح قرار تجديد ولاية البعثة.

وبالإضافة إلى ذلك، نود، أولا، أن ندعو جميع الأطراف المعنية إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من أجل حماية الحقوق المشروعة للسكان.

ثانيا، تعتبر فييت نام تعيين المبعوث الشخصي للأمين العام والممثل الخاص للأمين العام المعني بالصحراء الغربية بمثابة دفعة جديدة موضع ترحيب للعملية السياسية، وتتعهد بدعمها دعما كاملا.

ثالثا، نؤكد مجددا موقفنا المبدئي المتمثل في تأييد تسوية قضية الصحراء الغربية من خلال محادثات السلام بين الطرفين المعنيين مباشرة، استنادا إلى القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، ندعو الشركاء الإقليميين إلى بذل جهود بناءة

للمساعدة في تهيئة بيئة مواتية لهذه التسوية. كما نؤكد على ضرورة التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول من الطرفين يكفل حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وبما يعود بالنفع على السلام والتعاون والتنمية في المنطقة.

أخيرا وليس آخرا، نؤكد أن الدور الرئيسي للأمم المتحدة هو الوساطة، ومنع نشوب النزاعات، وتنفيذ تدابير بناء الثقة من أجل حل هذه المسألة.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية تفي بجدية بالولاية التي أناطها بها مجلس الأمن وقد قدمت إسهامات إيجابية في التسوية السياسية لقضية الصحراء الغربية وفي الحفاظ على استقرار المنطقة بصفة عامة.

وتشكر الصين حفظة السلام التابعين للبعثة على جهودهم وتؤيد تمديد ولاية البعثة. وينص القرار ٢٦٠٢ (٢٠٢١)، الذي اتخذه مجلس الأمن للتو، على تمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهراً، مما يدل على تصميم المجلس على الالتزام بولاية البعثة وتعزيز التسوية السياسية لقضية الصحراء الغربية.

وتأمل الصين أن يعقد مجلس الأمن في المستقبل مزيدًا من المشاورات بشأن القرار المتعلق بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في محاولة لتجسيد آخر التطورات وكذلك شواغل الأطراف المختلفة من أجل صياغة نص أكثر توازناً يمكن أن يسهم في بناء الثقة المتبادلة والتوصل إلى توافق في الآراء.

وترحب الصين بتعيين الأمين العام مبعوثه الشخصي الجديد إلى الصحراء الغربية وتأمل في أن يبذل جهود الوساطة بنشاط للدفع قدما باستمرارا بالعملية السياسية في الصحراء الغربية. وستواصل الصين اتخاذ موقف موضوعي ومنصف ودعم عمل الأمم المتحدة في النهوض بتسوية سياسية لمسألة الصحراء الغربية وتشجع جميع الأطراف المعنية على السعي إلى التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول من خلال المفاوضات على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*):سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كينيا.

صوتت كينيا مؤيدة للقرار ٢٦٠٢ (٢٠٢١) لسببين: أولاً، لإعادة تأكيد دعم كينيا لعمل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وثانياً وهو الأهم، للمشاركة في الإعراب عن الدعم الكامل للسيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية، في محاولة لتنشيط العملية المتوقفة، سعيا للتوصل إلى حل سياسي يحقق تقرير المصير الذي طال انتظاره للصحراء الغربية.

إن تقديم الدعم للمبعوث الشخصي الجديد أمر بالغ الأهمية إذا ما أردنا له النجاح. وفيما يخص كينيا، فإن السيد دي ميستورا قد عُين استجابة للنداء الذي وجهه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماعه المعقود على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ٩ آذار/مارس ٢٠٢١، إلى الأمين العام للتعجيل بتعيين مبعوث شخصي جديد. ويتوقف نجاح المبعوث الشخصي على وجود الإرادة لدى مجلس الأمن لتحفيز الطرفين على تقديم كل الدعم اللازم له. ومن الضروري أيضا أن يعمل المبعوث الشخصي مع الاتحاد الأفريقي.

وتدعو الفقرة ٥ من بيان مجلس السلم والأمن المبعوث الشخصي الجديد إلى العمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي، وفقًا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. ويدعو البيان الأمين العام كذلك إلى أن يطلب من المستشار القانوني للأمم المتحدة أن يقدم رأيا قانونيا بشأن فتح قنصليات في إقليم الصحراء الغربية غير المتمتع بالحكم الذاتي. وقد عممنا على أعضاء المجلس نسخة من البيان الصادر عن اجتماع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي برئاسة الرئيس الكيني أوهورو كينياتا في ٩ آذار/مارس. ونحث الأعضاء على الإحاطة علما بالتوصيات الهامة التي يتضمنها البيان.

لقد كان الهدف من انخراطنا بشأن نص القرار ٢٦٠٢ (٢٠٢١) تحقيق ثلاث نتائج، وهي: كفالة تأييده لهدف تقرير المصير بعبارات أقوى، وتركيزه بشكل أكبر على الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، ودعوته إلى إجراء تقييم استراتيجي لعمليات بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء

في الصحراء الغربية. ويسرنا أن هذه المسائل أدرجت في القرار، على الرغم من أن الصياغة كان يمكن أن تكون أقوى في التعبير عن المواقف المتفق عليها سابقا والواضحة بشأن الهدف المتمثل في إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير.

وفي المستقبل، ندعو المجلس إلى البناء على هذه المسائل الثلاث من خلال، أولاً، العودة إلى الصياغة الأصلية لتقرير المصير من خلال إجراء استفتاء – يجب أن نكون صادقين ونعترف بأن هذا الهدف يجري حجبه وإحباطه، ولكنه حق تعي كل دولة عضو في مجلس الأمن، وكل دولة عضو في الأمم المتحدة على نطاق أوسع، استُعمرت سابقًا أنه حق غير قابل للتصرف؛ وثانيا، توخي الوضوح التام في أن ولاية البعثة يجب أن تشمل دائما الإبلاغ عن أي انتهاكات لحقوق الإنسان يتعرض لها شعب الصحراء الغربية؛ وثالثا، إجراء استعراض لولاية البعثة استنادا إلى تقرير تقييم عملياتها لجعلها أكثر ملاءمة للغرض المنشود منها في الاستجابة للبيئة المتغيرة وتيسير العملية السياسية.

ونود أن يضع مجلس الأمن في اعتباره الدور التاريخي للاتحاد الأفريقي بوصفه الضامن لخطة التسوية للنزاع في الصحراء الغربية التي وقعها الطرفان في عام ١٩٩١، والتي أدت إلى نشر البعثة للإشراف على وقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية.

ختاما إن كينيا، بوصفها بلدا نال استقلاله من الحكم الاستعماري، تؤيد بشدة دعم أفريقيا لمطالبة الصحراء الغربية بتقرير المصير، وهو ما يتجلى في عضويتها في الاتحاد الأفريقي. ونحث جميع البلدان على دعم هذه القضية العادلة لشعب الصحراء الغربية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.